عمليات صدامية ونشاط حدودي

اشتدت آثار السياسة القمعية الاسرائيلية في الارض المحتلة خلال الفترة من ١٦/٤/١٩٩١ الى ١٥/٦/١٩٩١، لتجعل الوطن، فعلاً، بمثابة سجن كبير. وقد تلاقى ذلك مع تفاقم عمليات اعدام المشتبه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال، ومع بروز بعض الصراعات التنظيمية والاجتماعية. الّا ان حقيقة الأزمة انتجت، أيضاً، مؤشرات أولية ايجابية، من بينها التصدّي الصريح من قبل القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة لهذه الظاهرة، ومباشرة المناقشة العلنية والنقدية البنّاءة لتقويم أساليب ومسار الحركة الشعبية المتواصلة*. ورافق بدء النقاش استمرار لممارسات التحدّي والتصدي للاحتلال، وتكاثر العمليات الصدامية شبه العسكرية. وفي الوقت عينه، شهدت ساحة جنوب لبنان تنشيطاً ملفتاً للمجابهة مع اسرائيل، التي شنّت سلسلة من الغارات الجوية، وعمليات القصف المدفعي، وتوتّراً بموازاة الاقتراب من موعد انتشار الجيش اللبناني في المنطقة.

السجن الكبير

ان الحقيقة الجديدة التي تشكّلت منذ نهاية حرب الخليج، هي قيام قوات الاحتلال الاسرائيلية بتقطيع أواصر الارض المحتلة، بحيث بات المواطنون ممنوعين من دخول القدس الشرقية، اضافة الى الارض المحتلة العام ١٩٤٨، دون اذن مسبق، وذلك تحت طائلة السجن والغرامات المالية الباهظة. كما تمّ منع الحركة بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ممّا أثّر سلباً في حركة التجارة، فيما أُقيمت العوازل حتى بين شمال الضفة وجنوبها (**القدس العربي**، لندن، ١٦/٥/١٩٩١). الى ذلك، أعلنت السلطات العسكرية تقليص عدد الوافدين يومياً عبر نهر الاردن من ٤٠٠٠ الى ٢٢٥٠ (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، وفيما تمّ رفع مستوى الضرائب والرسوم والغرامات المفروضة على المواطنين الفلسطينيين، واصلت القوات الاسرائيلية سياسة العقاب، من خلال هدم المزيد من المنازل، بعد اتهام اصحابها، أو ذويهم، بمقاومة الاحتلال. وقد شمل ذلك الاجراء ١٤ منزلاً، عدا غلق واحد، وانذار مالكي أربعة بالهدم، اضافة الى تدمير ١١ منزلاً بحجة عدم الترخيص؛ وكل ذلك خلال الفترة الممتدة بين ١٩ نيسان (ابريل) والتاسع من حزيران (يونيو). وقد شملت تلك العمليات بلدات ومخيّمات رفح وبيت لاهيا وجباليا وغزة وسنجل وطولكرم والسواحرة الشرقية وجنين. وقد اتهم العديد من المعنيين بالعضوية في «فتح»، وآخرون بالانتماء الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أو جهات غير محدّدة. كما تعرّضت قرى لعمليات قلع الاشجار المثمرة، منها دير بلوط (٥٠٠ شجرة) وكفر قدّوم (١٧ شجرة) وحوّاره (٤٠ شجرة)، عدا بلوغ ما صادرته السلطات الاستيطانية من اراض فلسطينية ٦٠ الف دونم خلال أول شهرين منذ مطلع آذار (مارس) ١٩٩١ فحسب (**الحياة**، لندن، ٣٠/٤/١٩٩١).

وكالعادة، تجسّد الحدّ القاطع لسيف القمع الاسرائيلي بعمليات القتل، ومنها عمليات قتل متعمّد كثيرة من قبل الوحدات السرية من الجنود الملثّمين والمتنكّرين بلباس مدني؛ اذ سقط ما مجموعه ٢٦ مواطناً شهداء بين ١٦ نيسان (ابريل) و١٥ حزيران (يونيو)، ممّا رفع المجموع الى ١٠٣١ شهيداً منذ بدء الانتفاضة. ومن بين هؤلاء الشهداء واحد قتله الجنود الاسرائيليون وهو يحاول الهرب من رفع بواسطة قارب، في ١٦ نيسان (ابريل)، وطفل قضى دهساً بعد يومين، وثالث قتله عميل مسلّح في بيت لاهيا، في الثاني من أيار (مايو)، وأصمّ

* انظر تقريراً مفصّلاً حول ذلك في هذا العدد، ص ١٣٩ ـ ١٤٥.